نضال الشعب

جبهة التحرير الفلسطينية

الاثنين 2025/6/23 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (142)

مندوب مصر بالأمم المتحدة: لا مساحة للحياد .. الصمت تواطؤ والتردد في دعم الحق الفلسطيني خيانة

نريد شرق أوسط خالٍ من برامج التسلح والتجارب النووية

افتتاحية العدد

مع دخول الحرب الإسرائيلية على إيران اسبوعها الثاني وتواصل الطلعات الجويّة الإسرائيلية وقصفها المرّكز على البنية التحتية الاقتصادية، المدنية والعسكرية الإيرانية، فإن إيران ترد بذات الطريقة مع استهداف واسع للمدن والتجمعات السكانية والبنية التحتية العسكرية والاقتصادية، ومع الفارق الكبير بالمساحة والمقدرات الاقتصادية والبشرية بين الطرفين، وحجم الضربة الأولى المفاجئة لإيران، والتي اهتز النظام على إثرها واحتاج لساعات طويلة لاحتوائها والرد عليها، فقد كشفت الضربات المتوالية لكلا الطرفين بعض الاستخلاصات المبدئية مع التقدير المسبق بأن حسم هذه المعركة عسكرياً وتحقيق أهدافها السياسية المعلنة بالنسبة لنتنياهو وصاحب القرار السياسي والعسكري الرئيس ترامب لن يتحقق، وخصوصاً لجهة اسقاط النظام، أو فرض الاستسلام عليه وجره للتوقيع على اتفاق إذعان يقبل بموجبه بتفكيك برنامجه النووي، مع الاحتفاظ بمفاعلات مدنية لا تملك حق التخصيب داخل إيران، وتفكيك منظومة الصواريخ البالستية، وحظر تصنيعها في إيران.

الاستخلاص الأول: تأكيد المؤكد بأن إسرائيل كيان وظيفي لخدمة المصالح الإمبريالية في المنطقة، وزادت تبعيته ودوره الوظيفي بعد حرب السابع من أكتوبر عام 2023 التي هرع قادة العالم الرأسمالي لإسرائيل ليس للتضامن معها، بل لتأكيد حمايتها، وقد سبقتهم حاملات الطائرات والجسور الجوية من المساعدات العسكرية وغير العسكرية.

وفي هذه الحرب الأخيرة التي كان قرارها أمريكياً والمنفذ نتنياهو لحسابات سياسية شخصية، وهو القرار الذي جاء في سياق محاولات فرض سياسات الإملاء بعد أن وصلت المفاوضات الأمريكية الإيرانية إلى طريق مسدود واعتقاد ترامب أنه قد يجبر إيران على قبول ما يريد.

أن تقوم إسرائيل باعتبارها الكيان الوظيفي للغرب عموماً، وكما قال المستشار الألماني، أنها تقوم بالعمل القذر عنا، فإنه أقل كلفة سياسياً، وعسكرياً ومالياً بالنسبة للولايات المتحدة والدول الإمبريالية الأخرى الذين هرعوا جميعاً لتقديم كافة أشكال الدعم العسكري والتقني لحماية «دولة إسرائيل» وليس حكومة نتنياهو.

الثاني: التفوق الاستخباراتي والتقني والعسكري الإسرائيلي الذي لا يقارن بما هو لدى إيران رغم أنها دولة إقليمية كبيرة وذات قدرات وإمكانيات بشرية وعسكرية وتقنية، فهذا الفارق الكبير الذي كشفته الضربة الأولى الموجعة والمؤلمة والأكثر تأثيراً وهي من داخل إيران وليس من خارجها وأفقدتها توازنها لساعات طويلة، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشّك إن إيران لم تقيّم جيداً وضعها بما في ذلك قدراتها على تنفيذ تهديداتها نحو إسرائيل، وانحصرت رهاناتها على قدرتها على الصمود وإدارة حرب استنزاف ترهق من خلالها إسرائيل وقدرتها العسكرية والاقتصادية والبشرية، لكنها لن تحقق هزيمتها لأن القوى الإمبريالية صاحبة هذا المشروع لا تسمح بإلحاق الهزيمة به لأنه يشكل هزيمة لهذه القوى ومشروعها.

الثالث: فشل النظام الدولي الذي ما زال تحت الوصاية الأمريكية وأدواته من الدول الغربية، ورغم التباين في المصالح تجاه إيران ودول المنطقة، من حماية السلم والأمن والاستقرار، وقد بدى ذلك ظاهراً في اجتماع قمة «الدول السبع» في كندا، الذي فرض ترامب بالنهاية موقفه وسياساته وأجبر الدول الأخرى على القبول بها على حساب مصالحها، واستخدمت مجدداً لغة الانحياز الفاضح بتحميل إيران مسؤولية اندلاع الحرب، والنطق بلغة واحدة حماية إسرائيل المعتدية.

الرابع: تحييد القوة النووية وعدم القدرة على استخدامها أو التلويح باستخدامها من جانب «إسرائيل» باعتبارها القوة النووية الوحيدة بالمنطقة، لأن قرار استخدامها ليس بيدها وإنما بيد الولايات المتحدة الأمريكية، وقرار استخدام القوة النووية من شأنه أن يجرّ العالم لحرب كونية نووية.

الاستنتاج الأخير بشأن امتلاك «إسرائيل» للقدرات النووية التي امتلكتها بمساعدة فرنسية وموافقة أمريكية منذ خمسينيات القرن الماضي، أثار تساؤلات حول أهمية امتلاك هذه الأسلحة مع عدم القدرة على استخدامها بالوقت الذي لا يتوقف فيه نتنياهو وجوقته بإسرائيل من الحديث ليلاً ونهاراً بأن إيران تشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل، إذا السؤال ما أهمية هذا السلاح وأنت لا تستطيع استخدامه للدفاع عن وجود دولتك، فإما هذه الادعاءات كاذبة وغير صحيحة بأن إيران تهدد وجود «إسرائيل» وهو كذلك فعلاً، وإما هذا السلاح وهو خارج إطار سيطرة وكالة الطاقة الدولية، ووظيفته كاحتياط نووي استراتيجي في ترسانة الولايات المتحدة الأمريكية في سياق الاستمرار بسباق التسلح النووي مع روسيا الاتحادية والصين الشعبية وهو التقدير الأدق والأصوب، وإن إنهاء وفك البرنامج النووي الإيراني لا يمكن أن يتم عبر الوسائل العسكرية، ولا بتصعيد الحروب، بل من خلال حوار جدي تشارك به دول المنطقة كافة تحت مظلة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة، لوقف البرامج والتجارب النووية وسباق التسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط، وإن مطالبتنا السابقة بإخلاء المنطقة والعالم من برامج وسباق التسلح والتجارب النووية والذي يقف مع هذا المطلب كافة القوى المحبة للسلام في العالم، وشعوبنا التي تريد السلام والأمن والاستقرار بعيداً عن الحروب وسباق التسلح بما فيها امتلاك القدرات النووية للأغراض العسكرية، مع التركيز على حقنا بامتلاك البرامج السلمية لخدمة الإنسانية واحتياجاتها وتطوير الاقتصاد والإنتاج لرفاه شعوب ودول المنطقة.

د. مجدلاني: تحذير واشنطن الحكومات من حضور مؤتمر "حل الدولتين" الاممي بلطجة سياسية وحماية للاحتلال

فرنسا والسعودية تعلنان رسميا تأجيله وسط مطالبات بموعد سريع وقريب لإظهار جدية المؤتمر

تقرير: نائل موسى

عشية الموعد الذي كان مقررا لانطلاق اعماله ما بين 17 و20 يونيو/ حزيران/ الجاري بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، سارعت رئاسة المؤتمر ممثلة بالمملكة العربية السعودية، وفرنسا الى اعلان تأجيل انعقاده الى موعد جديد لم يتحدد بعد، في خطوه اعتبرها الاعلام الصهيوني وحليفه المتصهين، بمثابة تبخر للحلم والجهود قبل ان تبدأ.

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وفي غمرة التحضيرات الحثية لعقده، أعلن رسيماً تأجيله، مرجعا الخطوة «لأسباب لوجستية تتعلق بتمكن أعضاء القيادة الفلسطينية من السفر إلى نيويورك، متعهدا تحديد موعدا له في أقرب وقت ممكن».

التأجيل جاء في غمرة عملية تسارعت بعد أطلاق فرنسا والسعودية، باجتماعين متوازيين في باريس ونيويورك، مطلع أيار الماضي، زخم التحضيرات للمؤتمر الذي تستضيفه الأمم المتحدة

ففي باريس، استضاف وزير الخارجية جان نويل بارو، نظراءه من السعودية ومصر والأردن، لجلسة مخصصة للتحضير للمؤتمر. ترافق ذلك مع اجتماع مماثل، بقيادة فرنسية -سعودية، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، حيث دعت رئيسة الوفد السعودي، منال رضوان، إلى المشاركة في جهود متضافرة من أجل إقامة دولة فلسطينية «ليس كبادرة رمزية، بل كضرورة استراتيجية» لإحلال «السلام الإقليمي». في جهود دلت على أن التحضيرات قد انطلقت بوتيرة مكثفة للمؤتمر، وأن الطرفين الراعيين يريدان تحقيق اختراق فعلي من شأنه فتح الباب، مجدداً، أمام الحل السياسي. وسط دعوات إلى اتخاذ "إجراءات" ملموسة لتنفيذ "خطة" نحو حل الدولتين.

ويقلى حل الدولتين قبولا فلسطينيا وترحيبا دوليا طاغيا، فيما تعارضه حكومة نتنياهو وتحالفه الصهيوني المتطرف في إطار رفضها المعلن للسلام وسعيها الى الضم وتهجير الفلسطينيين من ارضهم المحتلة عام 1967 في ظل تحاشي إدارة ترامب الإفصاح عن موقف واضح إزاء الحل الذي دعمته ونادت به الإدارات الامريكية السابقة كأساس لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وتعود خلفية عقد المؤتمر الى 27 سبتمبر/أيلول الماضي، خلال اجتماعات الجمعية العامة، حين أعلن عن إطلاق «التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين»، بمبادرة من السعودية والنرويج والاتحاد الأوروبي. وعقد اجتماعه الأول في الرياض نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أعقب ذلك خطوات، أبرزها تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة في 3 ديسمبر 2024 قراراً تحت عنوان «تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية»، وبروز فرنسا إلى جانب السعودية رئيستين للمؤتمر.

قرار الجمعية العامة أكد ضرورة بذل جهود جماعية من أجل إطلاق مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط، استناداً إلى المرجعيات الراسخة ومعايير واضحة ضمن الإطار الزمني الذي حددته المجموعة الرباعية في بيانها الصادر في 21 سبتمبر 2010.

وبالإضافة إلى دعوته إسرائيل للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها شرقي القدس وإنهاء وجودها غير القانوني فيها، طالب بوقف جميع العمليات الاستيطانية. ورفض أي محاولات تغيير ديمغرافي أو إقليمي في قطاع غزة، بما فيها أي إجراءات تقلص من مساحته، مؤكدة أن القطاع جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 67 ومن الدولة الفلسطينية.

وهدف عقد المؤتمر بحسب القرار هو «النهوض بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وحل الدولتين، بغية تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط». «يعتمد وثيقة ختامية عملية المنحى بعنوان «تسوية القضية الفلسطينية بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين»، للتعجيل برسم مسار لا رجعة فيه باتجاه التسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين

وضمن جهود دفعه قدما، ترأس المندوب الدائم للسعودية لدى الأمم المتحدة السفير عبد العزيز الواصل، والمندوب الفرنسي لدى الأمم المتحدة السفير جيروم بونافونت، بمقر الأمم المتحدة، جلسة الإحاطة الأولى للدول الأعضاء والمراقبة لدى الأمم المتحدة، وشدد السفير الواصل، على أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة هو حجر الزاوية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وأن دعم حل الدولتين يُعد موقفًا راسخًا وثابتًا للمملكة منذ عقود. كما أعلن عن إنشاء مجموعات عمل لبحث القضايا الجوهرية ذات الصلة بالتسوية، داعيًا الدول الأعضاء إلى تقديم رؤاها ومقترحاتها دعمًا للتحضيرات. موضحا أن المؤتمر الأممي يشكل مسارًا رسميًا وشاملًا يعزز الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم.

وأعربت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن دعمها الكامل لجهود الإعداد للمؤتمر، وأكدت تأييدها لحل الدولتين بوصفه الخيار الوحيد المتفق عليه دوليًا. وعلى أهمية تحقيق نتائج عملية تشمل الاعتراف بدولة فلسطين، ورفض محاولات الضم والتهجير وضرورة دعم الحكومة الفلسطينية و(الأونروا).

وجاء التحضير للمؤتمر في سياق حرب الإبادة التي تشنها حكومة نتنياهو في قطاع غزة وتصعيد عدوانها الشامل وتوسع الاستيطان في الضفة الغربية، حيث تبرز ضرورة ملحة للجم الفاشية الإسرائيلية وإعادة البحث عن حل سياسي جدي الى الواجهة.

ويعتقد مراقبون، إن التحرك يبدو أقرب إلى تسجيل الحضور ما لم يأخذ في الاعتبار البحث عن وقف الحرب أولا ومنع التهجير والضم. ومعالجة تعقيدات الحرب في غزة مع التفكير في مسار حل الدولتين الذي يبدو عمليا قد انتهى في وجود حكومة يمينية إسرائيلية ترفض السلام وحلّ الدولتين.

وتقول آن كلير لوجاندر مستشارة الرئيس الفرنسي للشرق الأوسط،" هناك "ضرورة ملحة ليعود إلى الواجهة البحث عن حل سياسي".. "يجب أن يكون المؤتمر خطوة حاسمة نحو التنفيذ الفعال لحل الدولتين وأن ننتقل من الأقوال إلى الأفعال، ومن نهاية الحرب في غزة إلى نهاية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني".

وتؤكد منال رضوان مستشارة وزير الخارجية السعودي: نتائج هذا المؤتمر "يجب أن تكون أكثر من بل خطة عمل،" مؤكدة أن السلام في المنطقة "يبدأ بالاعتراف بفلسطين".

وفي العام 2020، أدت "اتفاقيات أبراهام" التي رعاها ترامب خلال ولايته الأولى، إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وثلاث انظمة عربية هي الإمارات والبحرين والمغرب واعلان مع السودان. لكن العديد من الدول العربية ترفض حتى الآن الانضمام إلى هذه الاتفاقيات، فيما تعترف 149 دولة بدولة فلسطين التي تتمتع بصفة عضو مراقب في الأمم المتحدة وتسعى الى العضوية الكاملة وإثر تأجيل المؤتمر جزئيا بعد أن شنت إسرائيل هجومًا عسكريًا على إيران. مع خشية ان بعض الوفود لن تتمكن أو لا ترغب في الحضور بسبب التطورات الأخيرة. أصدر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، بيانا جاء فيه: نحن نواصل التنسيق مع الطرفين الرئيسين فرنسا السعودية، لتحديد موعد جديد لعقده، وأن الأمين العام يظل ملتزمًا بحلّ الدولتين القائم على التفاوض، استنادًا إلى قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات السابقة.

إسرائيليا، تتعامل حكومة نتنياهو مع المؤتمر انطلاقاً من ثوابتها الشوفينية الراهنة في التعامل مع التطورات الفلسطينية. دون إنصات حتى إلى المطالبة بالدخول في مقايضة محددة، وترفض فكرة القبول بدولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين التاريخية، مقابل إتمام التطبيع مع الدول العربية والإسلامية في صفقة شاملة، على غرار المبادرة العربية وترفض الاعتراف بمخرجاته من الآن. وسبق وافشلت مؤتمر باريس لسلام، وتسعى اليوم إلى فرض التعامل مع واقع راهن في غزة والضفة الغربية وجنوب لبنان وسوريا.

ويؤكد خبراء، ان إسرائيل لم يسبق لها أن طرحت رؤية أو مقاربة للحل أو التسوية وان ما جرى في أوسلو لا يمكن أن يتكرر لاعتبارات متعلقة بالداخل الإسرائيلي، اذ تتعامل الدولة العبرية بأكملها بمنطق رفض الآخر، واعتماد استراتيجية الحسم، بتنفيذ مخطط التهجير، وتكريس الأمر الواقع، وتكثيف العمل العسكري لتغيير المكون الديمغرافي.

وفي خطوة غير مسبوقة، منعت تل أبيب وزراء خارجية عرب وامين عام جامعة الدول العربية، من الوصول إلى مدينة رام الله لمناقشة تعزيز إقامة دولة فلسطينية بذريعة ان "السلطة ترفض حتى اليوم إدانة هجوم 7 أكتوبر.

وفيما اعتبر الوفد الوزاري العربي منع دخوله «يمثّل خرقا فاضحا لالتزامات إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، رأى د. أحمد المجدلاني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، أن «الزيارة تحمل رسالة دعم وإسناد لدولة فلسطين، والقيادة الفلسطينية، وتؤكد الموقف العربي الإسلامي الرافض للممارسات الإسرائيلية وحرب الإبادة في قطاع غزة، والتطهير العرقي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية».

وكان مقررا أن يلتقي الرئيس محمود عباس، بالوفد، إلى جانب عدد من المسؤولين الفلسطينيين تحضيرا للمؤتمر الدولي. قبل ان يلقي كلمته امام اللجنة عبر نظام الدائرة التلفزيونية المغلقة.

ممارسات حكومة الاحتلال أتت بدعم إدارة الرئيس ترامب التي حذرت الدول من حضور المؤتمر حيث اظهرت وثيقة دبلوماسية أنها حثت «الحكومات على عدم المشاركة» في المؤتمر، محذرةً من أن الدول التي تقدم على «إجراءات مناهضة لإسرائيل» ستعتبر مخالفة لمصالح السياسة الخارجية الأميركية، وقد تواجه عواقب دبلوماسية من الولايات المتحدة.

وجاء في البرقية: «تعارض الولايات المتحدة أي خطوات من شأنها الاعتراف من جانب واحد بدولة فلسطينية، مما سيضيف عراقيل قانونية وسياسية كبيرة أمام الحل النهائي للصراع ويضغط على إسرائيل أثناء حرب، وبالتالي يدعم أعداءها».

السفير الأمريكي لدى إسرائيل، مايك هاكابي ذهب ابعد من ذلك، عندما قال إنه لا يعتقد أن قيام دولة فلسطينية مستقلة لا يزال هدفا من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية؟!ترامب أبدى خلال ولايته الأولى فتورا تجاه حل الدولتين، الذي هو من ثوابت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ولم يُبدِ حتى الآن موقفا واضحا منه خلال ولايته الثانية.واقترح هاكابي أن يُقتطع جزء من أراضي إحدى الدول الإسلامية لإقامة الدولة الفلسطينية، بدلا من مطالبة إسرائيل بالتنازل عن أراضٍ ؟!

ويُعرف هاكابي، حاكم ولاية أركنساس السابق، وهو مسيحي إنجيلي، بدعمه القوي للاحتلال الإسرائيلي طوال مسيرته السياسية وبدفاعه عن المستوطنات بالضفة الغربية المحتلة. واعتبر اختياره سفيرا إشارة إلى نية الإدارة الاستمرار في هذا النهج.

واقترح هاكابي أن تتخلى «دول إسلامية» عن بعض أراضيها لإقامة دولة فلسطينية مستقبلية. كونها تمتلك أراضي تفوق مساحتها ما تسيطر عليه إسرائيل بـ 644 مرة». مضيفا، إذا كانت هناك رغبة في إقامة الدولة الفلسطينية، فسيكون هناك من يقترح استضافتها».

المتحدثة باسم وزارة الخارجية تامي بروس، زعمت ان سفيرها كان يتحدث نيابة عن نفسه. فيما ادعت سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، نيكي هايلي، ان ادارة ترامب «لا تزال تدعم حل الدولتين، لكننا نعيد التفكير خارج العلبة».وجراء ذلك رأى متابعون ان الواقع على الأرض يشير الى ان التوقعات حول المؤتمر تبخرت قبل أن يعقد، وسط سقف توقعات منخفض، عبّر عنه دبلوماسيون مع شعور البعض بالإحباط.

بالمقابل اعتبر رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة فيلمون يانغ، المؤتمر «فرصة حاسمة يجب اغتنامها لرسم مسار لا رجعة فيه نحو تطبيق حل الدولتين»، مؤكدا على ضرورة نجاحه. مشيدا بجهود السعودية وفرنسا بوصفهما رئيسين مشاركين للمؤتمر.

وأضاف يانغ: «لا يمكن حل هذا الصراع من خلال الحرب الدائمة، ولا من خلال الاحتلال أو الضم اللانهائي. سينتهي هذا الصراع فقط عندما يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون من العيش جنبا إلى جنب في دولتيهما المستقلتين وذات السيادة، في سلام وأمن وكرامة».

ويشكل الحظر الاسرائيلي السياسي على دخول وفد وزراء الخارجية العرب الى رام الله ولقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس، تحدٍّ جوهري للإرادة العربية والدولية. ويندرج في المعركة الكبرى لنتنياهو وحكومته لوقف مد الاعترافات الدولية المزمعة بدولة فلسطين والتعطيل الصدامي على المؤتمر.

ويرى متابعون ان الحظر دليل على نوايا اسرائيل في استهداف اية مؤشرات سيادة فلسطينية، ولعودة فلسطين قضية العرب الاولى متصدرة جدول الاعمال العربي والدولي. فيما كانت الاستراتيجية الاسرائيلية قائمة على اعتبار الصراع العربي الاسرائيلي لا مبرر له، وأن قضية فلسطين تشكل عائقا امام الاتفاقات الإبراهيمية، وبأنها سقطت من الاولويات العربية، ضمن مسعى اسرائيلي امريكي لإقامة تحالف أمني اقتصادي اقليمي مركزه اسرائيل ولمواجهة إيران.

ومنع الوفد أيضا، مفيد لنتنياهو في سياسته الداخلية امام كتلة اقصى اليمين الحاكم ومع اقتراب الانتخابات في حال أُجريت، سيتم اخضاع اي موقف في السياسة الخارجية لمتطلبات اليمين الانتخابية. كما انه ينسجم استراتيجيا مع خشية حكومة نتنياهو من اي تعزيز لنفوذ السلطة الوطنية بكونها تبني استراتيجيتها على قيام دولة فلسطين في حدود الرابع من حزيران 1967، وعلى النقيض تماما من الاستراتيجية الإسرائيلية الحاكمة بمنع هذه الدولة في أي ظرف.

د. مجدلاني، اعتبر توجيه الإدارة الأميركية دعوات تحذير لحكومات الدول من حضور المؤتمر والتلويح بفرض واقب دبلوماسية أميركية عليها، استمرارا لسياسة البلطجة السياسية والدفاع عن دولة الاحتلال وتعطيل اي جهد دولي لإنهاء العدوان والاعتراف بالدولة الفلسطينية.

وتابع: الادارة الامريكية مستمرة في الدفاع عن دولة الاحتلال بكل السبل، وهي شريك فعلي في جرائم الاحتلال ضد شعبنا، وأن استخدام لغة التهديد ضد الدول تجاوز للأعراف الدبلوماسية. محذرا من ان هذه البلطجة، تسيس عمل المنظمة الدولية، وفرض الرؤية الأمريكية، والضغط على الدول الأعضاء تفقدها مصداقيتها ودورها كمنظمة دولية، واجبها الحفاظ على الأمن والسلم العالمي، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي.

ورأى الأمين العام، أن المجتمع الدولي، قادر على اتخاذ القرارات المناسبة، وأن إرادته لن تخضع لإدارة ترامب ودولة الاحتلال، داعيا كافة الدول المعنية بتحقيق الامن والاستقرار بالمنطقة للمشاركة بالمؤتمر الدولي بفاعلية، والاعتراف بالدولة الفلسطينية.

المشاريع الكبرى بحاجة دائما إلى ذرائع كبرى

بقلم: د. فريد اسماعيل

منذ الثالث عشر من حزيران تحولت بوصلة الساسة والقادة والدول والإعلام من فلسطين رغم نكباتها ومآسيها نحو إيران مع بدء الهجمات الصهيونية عليها. وتحت ستار هذا الحدث وخطورته وما يمكن أن يحمله من تحولات جيواستراتيجية وتغيرات في صياغة مستقبل المنطقة تبعا لما يمكن أن تتمخض عنه هذه الهجمة من نتائج وارتدادات، تمعن إسرائيل في مسلسل القتل الجماعي في غزة، وتطلق العنان لقطعان المستوطنين في الضفة لتفريغ حقدهم الوحشي المتمثل بالقتل العمد والنهب والحرق في عملية عربدة مطلقة، بينما مصائد القتل المسماة « مؤسسة غزة الإنسانية » تحصد أرواح أبناء شعبنا تحت يافطة «العمل الإنساني ».

هذه المشهدية البشعة تكاد اليوم تغيب عن معظم الإعلام وعن الشاشات وحتى عن اهتمام الساسة وكأن لا شيء يحدث في فلسطين، أو أن حياة شعب بأكمله أصبح غير ذو قيمة طالما أن دولة الاحتلال تقوم بضرب ما يسمونه «رأس الأفعى ». انه ليس فقط غيابا للضمير الإنساني، بل دفنا له بعد أن شبع موتا. فالمواجهة الإسرائيلية الإيرانية، قصرت أو طالت، ومهما بلغ حجم الدمار و الخسائر من الجانبين والتباين في موازين القوى ستنتهي وتحت ظلال النتائج، بطاولة مفاوضات أمريكية إيرانية تستولد اتفاقا أو تفاهما حول المواضيع المسببة لهذه المواجهة والمتمثلة بالبرنامج النووي الإيراني والبرنامج الصاروخي البالستي والاذرع في المنطقة والاقليم، وهذا ما بدأت بوادره بالظهور مع إعلان وكالة رويترز في ١٩-٦-٢٠٢٥ بأن ويتكوف تواصل مع عراقجي بشكل مباشر عدة مرات منذ بداية هذه المواجهة وان عراقجي اكد له أن طهران يمكن أن تبدي مرونة إذا ضغطت واشنطن على إسرائيل لوقف الحرب رغم نفي وكالة فارس لهذه الاتصالات الا أن المتحدثة باسم البيت الأبيض أكدت في مؤتمرها الصحفي أن المراسلات مع إيران مستمرة، إذ يبدو أن الولايات المتحدة تعمل على حشر إيران في الزاوية مما يتيح للمفاوض الأمريكي إمكانية تغيير القواعد وفرض شروط جديدة. ومع تحقيق هذه الشروط تباشر الولايات المتحدة استراتيجية جديدة تؤمن لإيران خروجا من الأزمة وممرا آمنا يتيح للجمهورية الاسلامية تبرير توافقها مع الشروط الأمريكية أمام الشعب الإيراني كرفع العقوبات وإعادة بعض رؤوس الأموال المجمدة وغيرها من الإجراءات التي يمكن تسويقها في الداخل الإيراني كإنجازات.

وما يعزز هذه القراءة قرار الرئيس الأمريكي ترامب تأجيل اتخاذ القرار النهائي بشأن الانخراط في المواجهة لفترة اسبوعين. وإذا كان ترامب صادقا في إعلانه ولا يمارس لعبة التضليل من جديد لتأمين عنصر المفاجأة، فهذا يعني، ورغم الاستمرار في المواجهة، اعطاؤه الإيرانيين هذه المساحة للتوصل لاتفاق مع الولايات المتحدة تخضع فيه للمقترحات والشروط الأمريكية الجديدة . أما ما يطرح في الإعلام من مواقف متصلبة وتهديدات وتصريحات نارية، فليس من المجدي اعتبارها بمجملها مواقف استراتيجية لا رجوع عنها، لأن الكثير منها له مقاصد داخلية متعلقة بتعزيز الروح المعنوية والحفاظ على صورة القوة أمام الرأي العام. أما من الناحية الموضوعية، فإن إيران المعروفة ببراغماتيتها وبراعتها في إتقان لعبة تخادم المصالح، تدرك انه رغم امتلاكها قوة صاروخية فائقة، إلا أنها تعي أيضا خطورة التفوق الاسرائيلي في المجال الجوي والسيبرالي والاستخباري مع امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل ومن ضمنها الرؤوس النووية ودعم امريكي مطلق لن يسمح لأي قوة الانتصار عليها أو أن يتعادل معها، كونها تمثل عصاه الغليظة وقاعدته المتقدمة في الشرق. ولذلك فإن الرئيس الأمريكي ترامب يؤمن بأن الضغط العسكري الاسرائيلي المتواصل والتهديد الأمريكي المتصاعد بالتدخل، سيدفع إيران إلى الجنوح نحو تقديم التنازلات المطلوبة في إطار اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا ما استشرفنا نتائج هذه المواجهة وارتداداتها من جانب الربح والخسارة، فإن العالم العربي هو أحد المتضررين الكبار مهما اختلفت السيناريوهات. فمن الناحية الاقتصادية بدأت أسعار النفط بالارتفاع، وإذا ما سارت الأمور نحو التصعيد وتم إغلاق مضيق هرمز، فإن دول الخليج العربي ستواجه أزمة في غاية الخطورة كون هذا المضيق يمثل العنق الذي تمر من خلاله صادراتهم النفطية وحركتهم التجارية بشكل عام، مما سيكون له انعكاساته الخطيرة أيضا على سلاسل التوريد والتصدير العالمية لا سيما على صعيد النفط والغاز.

ومن جانب آخر، إذا استطاعت إسرائيل مع الدعم الأمريكي المطلق تحقيق ما رسمته من اهداف ، فإنها ستعمد إلى ترجمة فائض القوة بالعمل على الهيمنة المطلقة على المنطقة وبسط نفوذها المباشر وغير المباشر على الإقليم باعتبار ذلك انجازا استراتيجيا واللبنة الأساس في بناء شرق أوسط جديد، مما سينعكس تصلبا صهيونيا اضافيا تجاه شعبنا وقضيتنا الوطنية وامعانا متصاعدا في ضرب مقومات وجود السلطة الوطنية الفلسطينية وتسارعا في عمليات الابادة والقتل والمصادرة تمهيدا لضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية إلى دولة الاحتلال. أما إذا سارت الأمور ضمن سيناريو آخر تتمكن فيه إيران من استعادة هيبتها التي تأثرت بعد الضربات الأولى المؤلمة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بالعودة إلى صراع النفوذ على المنطقة ولو كان ثمن ذلك تدخلها المباشر في الحرب إلى جانب إسرائيل. وبالنسبة لعالمنا العربي، فيبدو انه عالق بين ثنايا هذا الصراع. لكن إسرائيل، ورغم كل السرديات التي ساقتها حول الخطر الوجودي الذي تمثله إيران، الا أن هدفها الفعلي والتاريخي والجيواستراتيجي يبقى فلسطين وإنهاء وجود الشعب الفلسطيني وتقويض السلطة الوطنية وضم الأراضي الفلسطينية إلى دولة الاحتلال وقيام إسرائيل الكبرى.

وإلى القائلين بأن إسرائيل لم تكن بحاجة إلى ذريعة لبدء مشروعها الاحتلالي التوسعي، فإن اي دولة أو كيان مهما بلغت وحشيته يبقى بحاجة إلى ذريعة كبرى ورواية وسرديات للشروع بمشاريع بهذا الحجم وبهذه الأهمية الاستراتيجية كعملية ضم ما تبقى من الأراضي الفلسطينية في إطار شرق اوسطهم الجديد. وهنا يكمن السؤال الحقيقي والذي أصبح جوابه واضحا: هل كانت عملية السابع من أكتوبر تستحق القيام بها لتقديم كل هذه التضحيات وتحمل كل هذه الخسائر على مختلف الصعد البشرية والمادية والإنسانية والاستراتيجية وتدحرج الأوضاع في المنطقة إلى ما آلت إليه اليوم، ام أنها وفرت الذريعة الكبرى لدولة الاحتلال وحلفاءها لتحقيق مشاريعهم الجيواستراتيجية على حساب منطقتنا وارضنا وشعبنا وقضيتنا الوطنية!!! فالمشاريع الكبرى بحاجة دائما إلى ذرائع كبرى.

الفلسطيني في لبنان ما بين المهل والاولويات

بقلم: جمال خليل

اختلاط الاولويات وضبابية المسارات توصل الى ارباكات وخطوات غير محسوبة النتائج قد يؤدي الى اشكالات حتما ستصب في خانة خدمة العدو المتربص والمستمر باعتداءاته وكذلك الاشتراطات غير المنطقية والتهديد والوعيد لجانب واحد. ان الاولويه المباشره هي وقف استمرار الاعتداءات وثانيا الالتزام بوقف الاعمال العدوانيه وثالثا الانسحاب الكامل من الاراضي اللبنانيه والعوده الى الالتزام باتفاقية الهدنة . وهذا لا يمنع الحوار في كافة القضايا الاخرى في البلد وطبعا هذا شأن لبناني. ويندرج في هذا وضع اللاجئين الفلسطينين وكما انشغل الجميع بورشات عمل ولقاءات ولجان تستكشف السبيل الافضل للمعالجة وعلى حوافي المطروح سيل من المقابلات والتصاريح والمداخلات والبيانات وكل يدعي انه مطلع ومن مصادر ويعلم الله ان كانت موثوقه او هادفه بنوايا حسنه او مملوء بالسم .وطبيعي ان يقدم كل طرف رؤيته ويعلن رأيه ولكن بدون تضليل وتزوير او تبخير وتطير ويايجاز وايضا لا بد من التأكيد على اهمية وضرورة ان يتم بجدول للاولويات والمهام المباشره . وان يتم اخذ المعطيات والتطورات التي حصلت بعين الاعتبار والدراسه الحكيمه والمتأنية لكافة الملفات والقضايا. من حيث المبداء الجانب الفلسطيني ملتزم وسيلتزم بالبيان الرئاسي الصادر في 21 أيار 2025، خصوصاً لجهة احترام سيادة الدولة اللبنانية وبسط سلطتها على كامل أراضيها، والتقيّد بمبدأ حصرية السلاح بيد الدولة، وإنهاء أي مظاهر خارجة عن منطق الدولة، إلى جانب متابعة أوضاع المخيمات الفلسطينية والعمل على تحسين الظروف المعيشية للاجئين، مع الالتزام بالقوانين اللبنانية واحترام السيادة.وهذا الموقف الفلسطيني القديم الجديد .ويبقى آليات التنفيذ والظروف المحيطه في العالم والاقليم والمنطقه ان مشروع حصر السلاح الذي جرى طرحه في عموم المنطقه يواجه بمجموعه من المعوقات فكما هو مطروح في لبنان ايضا طرح في العراق وسوريا ومطالب به في فلسطين وغزه وواضح ان اسباب وجود وتوفر السلاح ما زال قائما فسياسة الاحتلال والعدوان والتعدي الذي تقوم به حكومة الاحتلال ما زال قائما ومتمادي وفي توسع وكذلك تزايد توزيع السلاح على قطعان المستوطنين الصهاينه. هذا لا يلغي او يعيق مشروع الدولة الوطنيه وسيادتها وقانونها ولكن معالجة السلاح الفلسطيني في لبنان ليس اشتراطات ولكن الفلسطيني يحتاج الى تطمينات لمستقبل امنه وسلامته وضمانات لحقوقه المدنيه والاجتماعيه وحقه الانساني بحياة كريمه وامنه وعادله تحت سقف القانون العادل. تركة طويله عمرها ٥٦ سنه تخللها العديد العديد من الشوائب والكوارث والارتكابات لا تعالج بمهل محدده وواجب الاخذ بعين الاعتبار الوضع الداخلي الفلسطيني والذي سينحو نحو الالتزام بمقررات دولة فلسطين وتحت سقف منظمة التحرير الفلسطينيه الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وكذلك تجاوره مع الوضع الداخلي اللبناني والذي ايضا مثار جدل بحصرية السلاح واعادة التذكير بان الجميع فلسطينين ولبنانين مع منطق الدوله ولكن وجود السلاح له اسبابه والاولويه هو وقف الاعمال العدوانيه الاسرائيليه الانسحاب الكامل والشامل للاحتلال ومنع الخروقات التعافي والاعمار .وهذا بشكل او اخر مرتبط بترتيبات شامله من ضمنها معالجة الوضع الفلسطيني والاولويه اقرار الحقوق المدنيه والاجتماعيه والغاء منع الملكيه التمسك بالاونروا وعدم السماح لنقل ولايتها . الرفض المطلق للتوطين او التهجير. المقاربة الواعيه والحكيمة لادارة الشأن الامني داخل المخيمات تحت سقف القانون اللبناني العادل التمسك والعمل على تطبيق القرار ١٩٤ ودعم ومسانده تطبيق قرارات الشرعيه الدوليه لتطبيق اقامة الدولة الفلسطينيه ذات السياده على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الى ديارهم وممتلكاتهم . الفلسطيني ومهما كانت سيل المواقف والتصريحات ومنها الغير متزن والغير مسؤول لن يكن عامل توتر او تفجير في لبنان بل سيكون متماهي وملتزم بما تقرره الدولة اللبنانيه ومستجيب لمتطلبات بسط سيادة الدوله وعبر عن ذلك بزيارة الرئيس وقراراته وقرارات منظمة التحرير الفلسطينيه والمراسيم الصادره عن السيد الرئيس التي تهدف الى تنظيم كل الوضع الفلسطيني في لبنان والتي ستؤدي الى حسن سير الاداء ونشير الى ان من انجز معالجة وضع السلاح خارج المخيمات عليه ان يكون ايجابيا بمعالجة وضعه داخل المخيمات.

تحرّك تجاري أوروبي ضد المستوطنات.. ضغط دبلوماسي أم تغيير في النهج؟

بقلم: سارة عليان

في تطور يُظهر تنامي الوعي الأوروبي تجاه تداعيات الاستيطان الإسرائيلي ومخالفاته القانونية ومخاطرة السياسية، طالبت تسع دول المفوضية الأوروبية بوضع آليات فعّالة لوقف التعاملات التجارية مع المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

التحرك الجماعي الأوربي هذا، جاء عبر رسالة رسمية وقّعها وزراء خارجية بلجيكا وفنلندا وإيرلندا ولوكسمبورغ وبولندا والبرتغال وسلوفينيا والسويد وإسبانيا، وتم توجيهها إلى مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس. واستندت الدول الموقعة على الرسالة في مطلبها إلى الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في تموز/يوليو 2024، والذي أكد أن الاحتلال الإسرائيلي واستمرار الاستيطان على الأراضي الفلسطينية يُعدّ خرقًا للقانون الدولي. وطالب الرأي المحكمة بعدم الانخراط في أي ممارسات أو علاقات تجارية، تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر، في ترسيخ هذا الوضع غير القانوني. وأكدت الدول التسع أن على الاتحاد الأوروبي اتخاذ إجراءات واضحة للامتثال لتعهداته القانونية، وذلك من خلال إنهاء كافة أوجه التعاون الاقتصادي مع المستوطنات؛ محذرة من أن استمرارية هذه العلاقة تُعرض الاتحاد لتناقض صارخ مع مبادئه المعلنة.

وتُعد دول الاتحاد الأوروبي أكبر شركاء إسرائيل التجاريين، إذ تُقدّر نسبة التبادل التجاري بين الطرفين بنحو الثلث من مجمل تجارة إسرائيل الخارجية؛ وقد بلغ إجمالي هذا التبادل ما يقارب 91.48 مليار دولار خلال عام 2024. هذا الواقع أثار ردود فعل ناقدة من منظمات حقوقية وسياسية داخل أوروبا، حيث اعتبر كثيرون أن تجاهل العلاقة الاقتصادية مع المستوطنات يقوّض مصداقية الاتحاد في تطبيق معاييره القانونية والإنسانية، خاصة في ظل وضوح موقف محكمة العدل الدولية وارتفاع الأصوات المطالبة بفرض إجراءات اقتصادية على مشاريع الاستيطان. وحتى الحظة، لم يصدر عن المفوضية الأوروبية أي بيان رسمي بشأن فحوى الرسالة أو نية الاستجابة للمقترح.

وقد عبّر الوزراء الموقعون عن قلقهم حيال هذا الصمت، معتبرين أن «التأخر في التحرك يُقوّض مصداقية الاتحاد أمام القانون الدولي»، بحسب ما ورد في نص الرسالة.

من جهته، صرّح وزير الخارجية البلجيكي ماكسيم بريفو لوكالة «رويترز» للأنباء بأن «السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي يجب أن تتوافق مع القانون الدولي»؛ مؤكدًا أن الأمر لا يتعلق فقط بالجوانب الاقتصادية بل أيضًا بالمسؤولية القانونية والأخلاقية. وأضاف: «لا يمكن أن تسهم سياسات الاتحاد الأوروبي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في دعم وضع غير قانوني». ويأتي هذا الحراك السياسي في سياق استعدادات لاجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي المقرر عقده في بروكسل يوم 23 حزيران/يونيو 2025، ومن المتوقع أن يتناول العلاقات بين الاتحاد وإسرائيل، بما في ذلك ملفات حقوق الإنسان، والتعاون الاقتصادي، والاستيطان. وفي حال أفضت هذه الجهود إلى قرارات رسمية، فإنها قد تشكل نقطة تحول مهمة في تعامل أوروبا مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث ينتقل الموقف من حدود الإدانة السياسية اللفظية إلى مستوى الإجراءات العملية، ما قد يعيد صياغة مسار العلاقة الاقتصادية بين الطرفين في ضوء القانون الدولي.

فلسطين في مهبّ النيران

بقلم - محمد علوش

في زوايا الأرض التي طالها العذاب، هناك وطنٌ لا يزال يرزح تحت سحب الدخان، وطنٌ اسمه فلسطين، ومن بين جراحه النازفة، ومن تحت ركام ذاكرته المنهكة، يتسلل وجع جديد، كأنه لم يكن يكفيه ما ذاق من نكبات ونكسات ودروب معاناة، حتى جاءت الحرب الإيرانية الإسرائيلية لتصب الزيت فوق نارٍ لم تنطفئ منذ عقود. في غمرة هذا الصراع الإقليمي، تتطاير شظايا السياسة فوق رؤوس الفقراء، بينما العواصم تتبادل التصريحات وتحتسب الخسائر على الورق، دون أن تلتفت إلى قلوب الأمهات التي تنكمش كل مساء خوفاً من غدٍ أعتم.

بين طهران وتل أبيب، هناك شعبٌ ينسى عمداً، يمحى من أجندات الحرب والسلام، كأن حضوره ليس إلا هامشاً في نصٍ طويل من الألم.

البيوت في غزة، الهشّة كأحلام أطفالها، ترتعد من وقع التحولات، وهنا، لا يسأل الناس: «من سينتصر؟» بل يتساءلون: «كم من الوقت سنبقى أحياء؟»، فكل قنبلة تسقط في العمق الإيراني أو في صحراء النقب، تصدح أصداؤها في الأزقة المحاصرة، حيث الكهرباء شحيحة، والماء لا يصل إلا خجولاً، والحياة أشبه بتمرينٍ يومي على الاحتمال.

أما في الضفة الغربية، فقد ازدادت القبضة قسوة، فهذا الاحتلال يستغل الانشغال العالمي ليشد الخناق أكثر، يستوطن الأرض ويسلب البيوت، كأن الزمن قد منحه رخصة مفتوحة للبطش، وتبقى القدس، مدينة القلب، وحيدة في مواجهة مشاريع الاغتصاب بالأسرلة والتهويد، تنتظر من يرفع عنها هذا الستار الحديدي.

لكن الفلسطيني، رغم كل شيء، لا يذوب في المعادلات، هو ليس ضحية صامتة ولا ورقة في مهبّ الرياح الكبرى، إنه الشاهد الحي على ظلمٍ لا يغيب، وهو الصوت الذي يصرخ، حتى وإن لم يسمع، في وجه كل من أراد له النسيان، وفي وجه هذا الصراع الذي يرسم الخرائط بالدم، يتمسك الفلسطيني بجذوره كما يتمسك الطفل بثوب أمه في الظلام.

وها هو، في زمن الحرب الكبرى، يكتب من جديد على جدران مخيماته: نحن لا نخاف، لأن الخوف صار جزءاً من يومياتنا، ونحن باقون، لأن الرحيل خيانة.

وفي زحمة النار المشتعلة بين الشرق والغرب، وبين صدى الصواريخ ولهيب المعارك، تقف فلسطين شامخة، كغصن زيتونٍ تحدّى العاصفة، وهذه الحرب الإيرانية الإسرائيلية تمضي في سماء مثقلة بالرماد، لكن في الزوايا المحتلة، في المخيمات المبعثرة، وفي القلوب التي لا تنكسر، لا تزال فلسطين تنبض.

وليس غريباً أن ينسى العالم، لكن الفلسطيني لا ينسى من هو، في ظل الحرب، لا يختبئ، بل يشدّ عباءته على جراحه، ويواصل الزرع في أرض عطشى، والغناء لأمل لا يقهر. الصواريخ تدوّي بعيداً، لكن صوتها أرسخ، كأنه يهمس للعالم: نحن هنا، ولا نغيب، لا نهزم، ولا نُنسى، ولا ننسى.

ازمة تكدس الشيكل.. بين التشخيص والحلول

بقلم: احسان نصر

يكثر الحديث هذه الأيام عن ازمة تكدس الشيكل الإسرائيلي، التي نرددها بعلم او بدون علم، لكن تسليط الضوء على هذه المعضلة يتطلب دراسة الموضوع من كافة جوانبه سواء الاقتصادية او السياسية، في وطن نتداول فيه العملات المسموح تداولها حسب نظام سلطة النقد المعمول به في فلسطين وهي: الشيكل، الدولار، الدينار، اليورو. ويستحوذ الشيكل على النسبة الأكبر من التداول كونه عملة التعامل اليومي في عمليات شراء وبيع السلع والخدمات.

وحسب اتفاقية باريس الاقتصادية التي وُقّعت عام 1994، فإن الشيكل هو العملة الأساسية المتداولة في فلسطين، ويُستخدم للدفع وشراء السلع والخدمات الأساسية. المباشر او عبر البنوك الفلسطينية والإسرائيلية لهذا الغرض.

عبر العلاقة بين المصارف الفلسطينية والإسرائيلية يتم شحن الشيكل لتسديد أثمان السلع والخدمات الواردة والصادرة من والى الجانب الإسرائيلي حيث تشكل الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل حوالي 85% من إجمالي الصادرات الفلسطينية كما وتبلغ نسبة الواردات المباشرة من السوق الإسرائيلي حوالي 55% من إجمالي الواردات، والتي من ضمنها السلع والخدمات الأساسية (كهرباء ومياه ونفط ومواد غذائية). كل هذه العمليات التجارية تتم بعملة الشيكل حيث بلغ المتوسط السنوي لحجم العمليات المصرفية (شيكات وحوالات) حوالي 50 مليار شيقل سنوياً.

ولكن هذه العلاقة محفوفة بمخاطر متمثلة في انقطاع العلاقة بين البنوك الفلسطينية مع البنوك الإسرائيلية مما يؤثر سلباً على توريد السلع والخدمات الأساسية للسوق الفلسطيني بما يشمل المحروقات والكهرباء، والتي لا يمكن تمويل شراؤها الا من خلال القنوات المصرفية الرسمية.

وتكدس الشيكل هو عدم القدرة على شحن عملة الشيكل (الأوراق النقدية والعملات المعدنية) إلى البنوك الإسرائيلية وتكدسها في خزائن المصارف الفلسطينية، مما يعيق تغذية حسابات البنوك الفلسطينية لدى البنوك الإسرائيلية «حساب البنك المراسل» والذي يتم من خلاله تنفيذ المعاملات المالية مقابل عمليات شراء وبيع السلع والخدمات ما بين فلسطين والكيان الإسرائيلي.

وتكدس الشيقل لدى المصارف الفلسطينية، هو نتيجة قيام الجانب الإسرائيلي بوضع قيود وسقوف على عمليات شحن تلك الأموال، والتي لا تلبي حاجة المصارف لتنفيذ وتمويل العمليات التجارية ما بين الطرفين. علماً بأن من أهم مصادر النقد تأتي بشكل أساسي من المشتريات النقدية لفلسطيني الداخل واستلام العمالة الفلسطينية بالداخل أجورها نقداً

إن عدم قدرة المصارف على شحن الشيكل وتغذية حساباتها المراسلة، يحد من قيام المصارف بدورها كوسيط مالي في تنفيذ العمليات التجارية ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ويضاعف من حجم الأزمة، بالإضافة الى تحمل المصارف لتكاليف تخزين وتأمين ومخاطر نقل الأموال ما بين الفروع وخسارة الفرصة البديلة لتشغيل هذه الأموال.

وهنا يقفز الى الذهن امثلة من قبيل لماذا لا تقوم المصارف بالاستفادة من تكدس الشيكل لزيادة الإقراض بعملة الشيكل في السوق المحلي؟

والجواب إن الشيكل المودع لدى المصارف يهدف إلى تمويل التجارة الخارجية مع إسرائيل لشراء السلع والخدمات الأساسية، ويستخدم الجزء المتبقي منه لأغراض الإقراض المحلي. علماً بأن المصارف الفلسطينية مستمرة بمنح القروض بكافة العملات ومن ضمنها عملة الشيكل، وذلك وفقاً لسياسات منح القروض المعتمدة ان تشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بدلاً من النقد في دفع أثمان المشتريات من السلع والخدمات وتحديداً في محطات الوقود، وإتمام الصفقات التجارية في المعاملات ذات القيمة المرتفعة من خلال الشيكات والحوالات، والابتعاد عن التعامل النقدي في كافة المعاملات من شأنه ربما ان يسهم في تقليل الازمة التي تعود وتطل برأسها من حين لآخر.

ماذا تريد واشنطن وتل أبيب من استهداف إيران؟!

بقلم: خليل حمد

لا يمكن الجزم إذا كان من «حسن او سوء حظ» الجيش الأمريكي أن يتزامن عيد تأسيسه مع عيد ميلاد الرئيس دونالد ترامب. لكن المؤكد أن الرئيس سخر جيش بلاده للاحتفال بعيد ميلاده التاسع والسبعين في عرض عسكري لطالما حلم به الرجل، وهو ما جرى في لحظة مفصلية بالنسبة لدور الولايات المتحدة وقوتها العسكرية في خدمة «الديكتاتورية» كما قال مناهضوه الذين خرجوا في مظاهرات تزامناً مع العرض.

في التوقيت، جرى العرض بعد يوم واحد من بدء الحملة العدوانية الإسرائيلية على إيران، وسط معلومات عن «دور» الولايات المتحدة و«علمها» و«ضلوعها» فيه. وعلى وقع الصواريخ المتبادلة بين «إسرائيل» وإيران، أراد ترامب من العرض الأول بعد 35 عاماً أن يستعرض قوة الجيش الأمريكي ربما بتسخير نحو سبعة آلاف جندي لهذا الاستعراض، لكنها رسالة أغضبت الأمريكيين الذين استاؤوا من ديكتاتورية ترامب واستبداده، ومن المبالغ الطائلة من أموال دافعي الضرائب التي تم إنفاقها على استعراض غير ضروري.

الحقيقة أن هذا العرض ليس الهدر الوحيد لأموال دافعي الضرائب في الولايات المتحدة. مئات مليارات الدولارات تدفعها الحكومات الأمريكية المتعاقبة لـ «إسرائيل» تمويلاً وتسليحاً كي تقوم الأخيرة بتعزيز ترسانتها من الأسلحة بما فيها تلك المحظورة دولياً، وكي تشن حروبها بالأصالة أو بالوكالة نيابة عن الولايات المتحدة. وليس العدوان على إيران مؤخراً خارج هذا السياق بالتأكيد.

بدأت «إسرائيل» تنفيذ قرارها باستهداف إيران، وجاء الرد الإيراني قاسياً بقصف «المدن الإسرائيلية» وعلى، محدثة دماراً كبيراً في تل ابيب التي تعتقد أوساط الاحتلال أنها غير قابلة للاختراق، بوجود منظومات دفاع جوي إسرائيلية حديثة، وبوجود الجيش الأمريكي ضمن عشرات القواعد في الجغرافيا المحيطة، وما يقدمه من خدمات «مجانية» للاحتلال بذريعة «حق الدفاع عن النفس». هدير الصواريخ ودوي صافرات الإنذار لا يمكن أن يغير في حقائق المشهد التي تتضمن كثيراً من الأهداف الإسرائيلية، والإيرانية أيضاً.

تريد تل أبيب عبر استهداف إيران، وخصوصاً بالضربة الافتتاحية القوية، أن تقول للعالم إنها «سيدة المنطقة». القوة التي لا توازيها قوة أخرى. هذا المشروع ليس جديداً، فالموضوع تم طرحه بجدية منذ بدء ما سمي بـ «الربيع العربي» الذي طال دولاً عربية محسوبة على المحور الأمريكي، لكنها كانت «أقوى مما هو مسموح». تم تفكيك ليبيا، وتقسيم السودان، وحرب شعواء في اليمن، تم إنشاء تنظيم «داعش» الإرهابي كي يبقى أي اشتباك في المنطقة بعيداً عن مواجهة «إسرائيل». محاولات توريط تركيا لسنوات في «المستنقع السوري» لم تكن خارج هذا الإطار، يريد الإسرائيلي إضعاف الجميع ليبقى هو المتسيِّد.

حجم الدماء والدماء في غزة دون أن يتحرك العالم (ولا حتى الأنظمة العربية للأسف) جدياً لوقف جريمة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي عزز لدى الإسرائيليين هذا الشعور، وجاءت نتائج العدوان على لبنان والاختراق الذي أوجع حزب الله لتزيد من الغرور الإسرائيلي الذي لا يمكن إيقافه، خصوصاً بعد أن سقط النظام في سورية. اعتقد رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو أن الوقت مناسب تماماً لتنفيذ «حلمه» ليس باستهداف إيران لفرض نفسه «حاكماً غير قابلا للكسر» على المنطقة بأسرها.

ومن شروط تكريس «إسرائيل» نفسها شرطي المنطقة وحاكمها الأوحد هي عدم السماح لأي دولة بأن تمتلك التقنية النووية، ولهذا ترى أن تل أبيب تعلق عدوانها على «البرنامج النووي الإيراني» الذي تشهد المنظمة الدولية للطاقة الذرية على سلميته. هي ذاتها المنظمة التي يُمنع عليها أن تخوض نقاشاً حول الأسلحة النووية التي تمتلكها تل أبيب فعلاً، أو أن تفكر في الحديث عن عدد الرؤوس النووية التي تهدد فيها «إسرائيل» أمن الجميع في المنطقة، وأن يفكر مفتشو الوكالة بزيارة مفاعل ديمونا مثلاً كما مفاعلات نطنز وبوشهر وأراك وغيرها.

تدرك إيران أن هذه الجولة من الصراع مع «إسرائيل» مصيرية، ليس بالنسبة للقضية الفلسطينية التي يطول الحديث عن حقيقة الموقف والدور الإيراني فيها، بما له وما عليه، ولكن المعركة مصيرية أيضاً بالنسبة لإيران كدولة، لها طموحاتها ومصالحها وتشابكاتها في المنطقة. ورغم هذا فإن حجم «الاختراق الإسرائيلي» لإيران كان مفاجئاً، خصوصاً وأن الاغتيالات المتكررة في إيران أو خارجها لعلماء أو شخصيات سياسية وعسكرية كشفت عن خروقات أمنية كبيرة وجسيمة، وهو ما يستدعي كثيراً من الجهد الآن وفي المستقبل للتخلص منه.

تدرك دول أخرى أهداف «إسرائيل» من وراء عدوانها، ربما لهذا جاء التعليق الباكستاني مثلاً على اوضاع المنطقة عبر تصريحات لوزير الدفاع خواجة محمد آصف، الذي ذكر باستهداف «إسرائيل» لدول أخرى كفلسطين واليمن وسورية ولبنان: «إن لم يتحد العالم الإسلامي اليوم وبقينا صامتين فالجميع سيُصبحون سواء». تتحسس جميع دول المنطقة والعالم على رأسها. إذا نجحت تل أبيب في كسر إيران فجميعنا مرشحون لنكون في الاستهداف التالي.

الولايات المتحدة ودعواتها إلى العودة لطاولة المفاوضات بشأن الملف النووي لم تعد تجدي نفعاً، خصوصاً وأن الداعي هو ترامب، الرئيس الأمريكي الذي انسحب من الاتفاق النووي السابق مع إيران وفقد مصداقيته أمام العالم بأسره. الرجل يغير رأيه بين عشية وضحاها، ونقطة ضعفه وضعف كل الرؤساء السابقين واللاحقين في البيت الأبيض هي واحدة: «إسرائيل»، وبالتالي فإن مشروع «السيادة على المنطقة» ليس إسرائيلياً فقط، بل هو أمريكي، بحكم التحالف العضوي بين الجانبين. تسيُّد «إسرائيل» للشرق الأوسط تعني بالضرورة أن المنطقة بأسرها أصبحت ملعباً للولايات المتحدة متى شاءت، لهذا فإن هناك شكوكاً في أن هذه الجولة «إسرائيلية صرفة» أم أمريكية. (أموال دافعي الضرائب الأمريكيين تُصرف هنا أيضاً، وليس لأجل تحسين ظروف حياة المواطن الأمريكي).

للأسف، تبدو الوحيدة التي لا تدرك حقيقة الأهداف الإسرائيلية الأمريكية هي الأنظمة العربية، التي لم تخرج من دائرة الكلام حتى اليوم لتصل إلى حد الفعل في الضغط على «إسرائيل» للالتزام بالقانون الدولي ولو بحده الأدنى. مؤلم كثيراً رؤية المواطن العربي على مواقع التواصل الاجتماعي يرقب القصف المتبادل منفعلاً غير فاعل. مؤلم أن لا تدرك الأنظمة العربية أن غياب مشروعها القومي العروبي وفي قلبه قيام دولة فلسطين المستقلة، هو من سمح لـ «إسرائيل» أن تفكر في استهداف إيران بعد أن عبَّدت الطريق أمام طائراتها وصولاً إلى اقصى شرق بلاد فارس. مؤلم حد الفجيعة أن تتفرج الدول العربية على رسم خريطة المنطقة وتقاسم النفوذ فيها لمستقبل لا وزن سياسياً لها فيه، وبالتالي لا حقوق ولا احترام. هل تشكل هذه الجولة من الحرب صفعة تستفيق بعدها أمتنا على واقعها لتبني لمستقبلها؟ هذا أمل كل حرٍّ في هذا الوطن من محيطه إلى خليجه. لكن الوقت والصراع العالمي لا ينتظر.

الاستيطان الصهيوني والتضليل الأمريكي

بقلم: عائدة عم علي

لم نفاجأ من خطط الاحتلال الذي يسعى من وراء سن قوانين عنصرية إلى توسيع السعار الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس لقضم آلاف الهيكتارات من أراضي وأملاك الشعب الفلسطيني. وذلك في خطوة تهدف إلى إجهاض أي تسوية سياسية مستقبلية مع الفلسطينيين لا سيما أن لهذه المستوطنات اهداف شديدة الخطورة على الأرض ووحدتها والتواصل الجغرافي فيما بينها وعزل المناطق السكنية الفلسطينية ومحاصرتها، إضافة الى كونها عائق امام قيام الدولة الفلسطينية المستقبلة.

الخطوات التي تقوم بها «إسرائيل» لتغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي في فلسطين والتي دأبت عليه منذ عقود بضم مستوطنات عدة الى مدينة القدس كما فعلت في السابق من خلال مشروع قرار القانون اليهودي بضم مستوطنة «معاليه أدوميم» وهي الخطوة الأهم لعزل المدينة المقدسة وسرقة حقوق الشعب الفلسطيني تمهيداً لاستكمال مخطط التهويد وفرض وقائع تقضي على أي أمل في تحقيق قيام الدولة الفلسطينية.

الخطر الداهم الذي تحدث عنه كبار المؤرخين والمفكرين والمستشرفين الذين تناولوا الخطر الصهيوني، ها هو يتجذر اليوم بعنجهية أكبر ضارباً بعرض الحائط قرارات الإدانة الأممية وإن كانت خجولة. والأهم أن الخطورة تكمن في محاولات سرقة هذه الأراضي في القدس عبر بناء شبكات من الجسور والأنفاق والمقرات الحيوية. ومضاعفة أعداد المستوطنين، وبالتالي افشال أي عملية تسوية تضمن القدس عاصمة للدولة الفلسطينية , بالإضافة إلى قضم مساحة الضفة, لقطع الطريق والتواصل بين الضفة ويحولها لكتل منفصلة لا رابط جغرافيًا بينهما مستقبلًا دون المرور في هذه المواقع التي سرقها الكيان الإسرائيلي الغاصب على مدار أعوام.

مشروع الاحتلال الاستيطاني لن يتوقف ولا سيما عند سرق الأراضي التي شيدت عليها هذه المستوطنة المسماة «معاليه أدوميم» منذ عام 1975 واعتبرها أرضًا تابعة له، أو كما يتذرع بأنها أراضي دولة تأتي ضمن مخطط وإطار الطوق الاستيطاني حول مدينة القدس، بهدف القضاء وإفشال إقامة دولة فلسطينية وذلك في خطوة تقطع الطريق على الحل السلمي العادل والشامل.

نتنياهو المدعوم بشكل ووقح من إدارة ترامب يمضي بخططه التوسعية، وفي جديده هذه المرة تصميمه على ضم أجزاء جديدة من الضفة الغربية ورفض إخلاء أي مستوطنة فيها ضمن أي خطة «سلام».

وإذا ما أضفنا إلى ما تشدق به نتنياهو، المعلومات المسربة حول مخطط إيجاد أراضٍ بديلة للفلسطينيين خارج وطنهم وبما في ذلك اقتراح الأردن وسيناء المصرية، يمكن فهم واستيعاب هذه الوقاحة التي يتعامل بها ترامب ونتنياهو هذه الأيام إزاء الحقوق العربية، واطمئنانهما إلى مستوى الردود العربية والدولية التي سقفها بيانات شجب واستنكار لغوية مكررة لا تصد عدواناً ولا تعيد حقاً.

حكومة الاحتلال الفاشية تمضي قدما في الإبادة علنا وكأنها مسألة «طبيعية ومشروعة»، وعاد الحديث عن إبادة الأطفال وكأنه أمر ضروري، وكذلك عن استيطان القطاع، كتتويج الطبيعي للعمليات العسكرية الهمجية الشاملة ، بما فيها العملية البرّية التي يجاهر بها «اليمين الفاشي»، ولا تنفيه القيادات العسكرية، كما عاد الحديث عن «حتمية» الانتصار الساحق، والبدء العملياتي المباشر لتهجير أكثر من نصف سكان القطاع جهاراً نهاراً، على مرأى ومسمع العالم كلّه، ومسمع العالم العربي تحديداً، والإصرار على التجويع وتعطيش الناس والإعدام الجماعي لآلاف مؤلّفة من الأطفال «كخطوة» تمهيدية للتهجير.

لم يكن نتنياهو ليملك «شجاعة» الحديث عن كل هذا، مباشرة، أو بلسان أقطاب «اليمين الفاشي» لولا أنّه بات مطمئناً إلى أن العالم العربي مشغول عن هذا لإرضاء ترامب بسخاء العطايا خشيةً من غضبه.

على العكس تماماً مما يعتقده الكيان، فالواقع يقول إن دولته قد تجاوزت كل النتائج العملية للحرب العدوانية التي خاضتها، وتواصل خوضها لاعتبارات تكتيكية، في حين تقلّص دورها ومكانتها، وهي لم تعد قادرة على الاستمرار بها، ولم تعد قادرة على إيقافها، ما يعطي «لمنجزاتها» طابعاً مؤقّتاً وثانوياً بالمقارنة مع خساراتها، ومهما أوغلت في إجرامها فإن هذه الحقيقة لن تتغيّر، وها هو مشهد الإبادة والتوحُّش والإجرام والهمجية غطّى على هذه الحقائق.

لا شك أن التخطيط العنصري في الاستيطان وقضم الأراضي لن يتوقف قيد أنملة ولكنه حظي بدعم أكبر منذ ترامب ليقدم الوعود والعهود إلى كيان المحتل واعتبار الاستيطان ليس بالمشكلة على الرغم من أن الإدارات الأمريكية اكدت منذ عشرات السنين أن الاستيطان يشكل عقبة في طريق السلام، لكنها لا تتخذ إجراء لإزالة هذه العقبة. بل تستمر في تقديم كل أنواع الدعم لإسرائيل، من الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية إلى تقديم الأسلحة الحربية المتطورة.

ولا تتوقف أميركا عن التأكيد على التزامها بأمن إسرائيل، واستعدادها للوقوف بوجه كل من يعرض هذا الأمن للخطر. فميا أميركا تكذب بشأن سائر القضايا الأخرى، وهي تقوم بشراء الوقت لتمكين إسرائيل من قضم أراضي الضفة الغربية، وهذا لا يخفى على أحد، يوهم نفسه بأن أميركا تقوم بجهود قد تثمر.

أنها معركتنا مع الصهونية العالمية وحلفائها في العالم فهي ليست نزاعًا سياسيًا عابرًا؛ بل صراع وجودي مصيري مستمرّ، فالصهيونية ليست حركة استعمارية تقليدية تستهدف سيطرة عسكرية-سياسية بدافع اقتصادي على شعب معيّن وأرضه وموارده. إنها حركة توسّعية ترمي إلى اقتلاع شعبنا من أرضه لحلول المستوطنين اليهود محلّهم وتغيير هوية الوطن، وما الشعار الذي ترفعه على باب الكنيست «حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل» سوى تعبير عن خطتها ونهجها وعملها الدائم لتحقيق هذا الحلم.

ان مواجهة هذا تتطلب موقفا عربيا ودوليا جديا ومن أبناء شعبنا وقياده وقواه الحية انهاء الانقسام ونبذ الفرقة والخلافات الجانبية والتضامن والوقوف صفا كالبنيان المرصوص في مواجهة المؤامرات وللدفاع عن حقوقنا المشروعة فوق ترابنا الوطني.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور